S240603

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بيـان

في اليوم الدولي لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء

توثيق مقتل 30228 طفلاً في سوريا منذ آذار 2011 بينهم 199 بسبب التعذيب وما لا يقل عن 5263 طفلاً لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري

الثلاثاء 4 حزيران 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

تصدر الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً سنوياً يُفصِّل حصيلة الانتهاكات الجسيمة المتعددة التي ارتُكبت بحقِّ الأطفال في سوريا منذ آذار/ 2011 على نحو واسع ومباشر. يأتي ذلك في سياق إحياء اليوم الدولي لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء[1] الذي يصادف 4/ حزيران من كل عام، بهدف إظهار حجم الضحايا من الأطفال في سوريا ومعاناتهم الفظيعة خلال فترة النزاع المستمرة، والآثار الكارثية للعدوان المتواصل على حقوقهم على مدى ما يزيد عن ثلاثة عشر عاماً.

يواجه الأطفال في سوريا أنماط عديدة ومتكررة من الانتهاكات، تتضمن هذه الانتهاكات القتل خارج نطاق القانون وتشويه الأطفال، والخطف والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب بما فيه العنف الجنسي، التشريد، والتجنيد، والحصار والتجويع، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية التي تقدم خدمات الرعاية الأساسية لهم من تعليم وصحة، ومنع أو إيقاف وصول المساعدات الإنسانية، وتعرضهم لخطر الاستغلال والعمالة بأسوأ أشكالها. وقد تسببت هذه السلسلة العنيفة والمتواصلة من الانتهاكات والمهددة للأطفال بأثار يصعب معالجتها في المستقبل القريب، خاصة إذا استمر الوضع الأمني والحقوقي والاقتصادي والاجتماعي الحالي على ما هو عليه دون تغيير.

وتُظهر قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ النظام السوري تفوَّق على جميع الأطراف الأخرى المشاركة في النزاع، من حيث كمِّ وشمولية الجرائم التي مارسها على نحوٍ نمطي ومنهجي، -وخاصةً بالحقِّ الأصيل في الحياة، وحظر التعرض للتعذيب، والحرمان من الحرية، والتي بلغت مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

في معظم الانتهاكات التي تقوم الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل تعرض المجتمع السوري لها، كان أطفال سوريا جزءاً من هذه الانتهاكات، والتي كان لمعظمها أثراً تدميرياً استهدف حياة الأطفال وحرمهم من أدنى حقوقهم، ونشأ كثير منهم ضمن بيئات خطيرة تفتقر لصون واحترام كرامتهم وتلبية أبسط احتياجاتهم، وقد تراكم حجم هائل من العدوان على الأطفال على مدى السنوات الثلاثة عشر السابقة، ونعطي في هذا اليوم تحديثاً لحصيلة أبرز الانتهاكات الجسيمة التي تعرَّض لها الأطفال في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى حزيران/ 2024، بحسب قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان (على خلفية النزاع المسلَّح أو انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان):

1. أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها دإط - 8/7 المؤرخ 19/ آب/ 1982.

أولاً: القتل خارج نطاق القانون:

يعتبر قتل الأطفال في مقدمة هذه الانتهاكات وأشدها وطأةً في سوريا لارتفاع نسبة الضحايا من الأطفال، وقد وثّقت الشّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011 حتى حزيران/ 2024 **مقتل 30228 طفلاً** على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، يتوزعون على النحو التالي:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[2]: 23045 طفلاً (12967 طفلاً ذكراً، و10078 طفلة أنثى).
- القوات الروسية: 2055 طفلاً (1429 طفلاً ذكراً، و626 طفلة أنثى).
- تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 959 طفلاً (565 طفلاً ذكراً، و394 طفلة أنثى).
- هيئة تحرير الشام[3] (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام، وعدد من الفصائل في المعارضة المسلحة): 76 طفلاً (69 طفلاً ذكراً، و7 طفلة أنثى).
- قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي): 269 طفلاً (165 طفلاً ذكراً، و104 طفلة أنثى).
- جميع فصائل المعارضة المسلّحة/ الجيش الوطني[4]: 1009 طفلاً (571 طفلاً ذكراً، و438 طفلة أنثى).
- قوات التحالف الدولي: 926 طفلاً (623 طفلاً ذكراً، و303 طفلة أنثى).
- جهات أخرى: 1889 طفلاً (1308 طفلاً ذكراً، و581 طفلة أنثى).

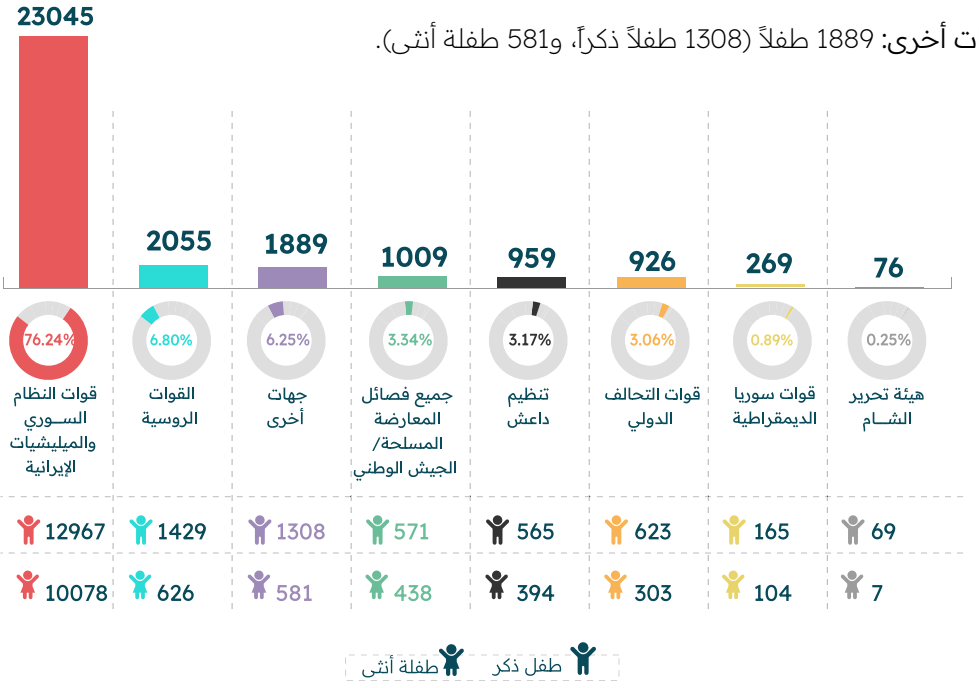

2. نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأنّ طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

وذلك مع إقرارنا بأنّ الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننا نعتقد أنّه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

3. صنفتها الأمم المتحدة منظمة إرهابية

4. مختلف فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني منذ عام 2011 حتى الآن في جميع المناطق التي سيطرت عليها.

يُظهر المخطط البياني لحصيلة الضحايا من الأطفال أنَّ النظام السوري هو المسؤول عن قرابة 77 % من حالات القتل خارج نطاق القانون مقارنةً ببقية أطراف النزاع. وهذا يدل على تعمد النظام السوري استهداف الأطفال على نحو مخطط ومدروس.

ثانياً: الاعتقال/ الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري:

بحسب قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان فإنَّ ما لا يقل عن **5263 طفلاً** لا يزالون قيد الاعتقال/ الاحتجاز أو الاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى حزيران/ 2024، يتوزعون على النحو التالي:

- قوات النظام السوري:
3698، (3229 طفلاً ذكراً، و469 طفلة أنثى).
- **تنظيم داعش:** 319، (298 طفلاً ذكراً، و21 طفلة أنثى).
- **هيئة تحرير الشام:** 47، (43 طفلاً ذكراً، و4 طفلة أنثى).
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 834، (402 طفلاً ذكراً، و432 طفلة أنثى).
- **جميع فصائل المعارضة المسلّحة/ الجيش الوطني:** 365، (272 طفلاً ذكراً، و93 طفلة أنثى).

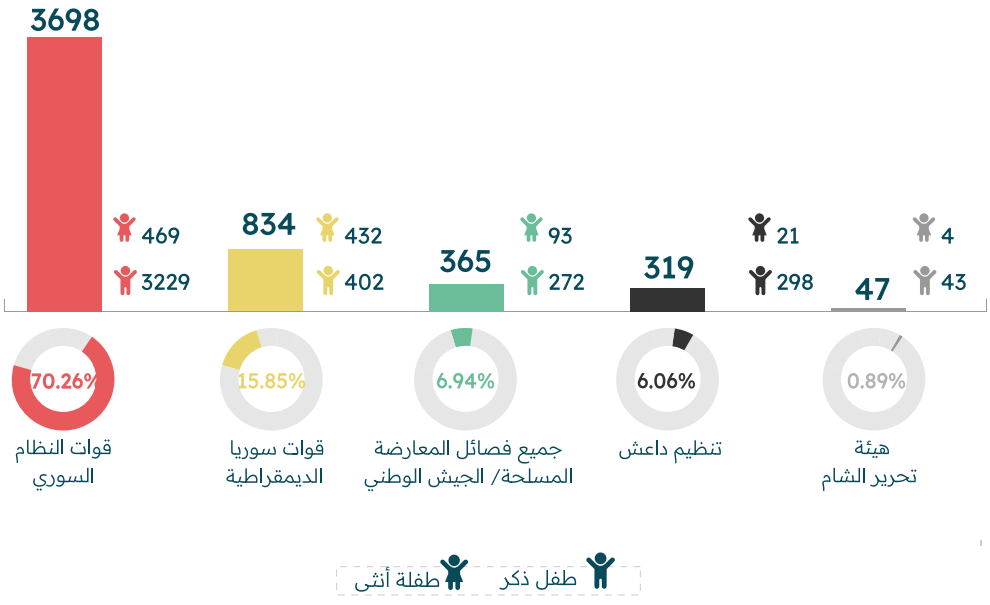

يُظهر المخطط البياني لحصيلة المعتقلين أو المختفين قسرياً من الأطفال أنَّ النظام السوري هو المسؤول عن قرابة 71 % من حالات الاعتقال والاختفاء القسري مقارنةً ببقية أطراف النزاع. وهذا يدل على تعمد النظام السوري ملاحقة واعتقال وإخفاء الأطفال بدوافع متعددة، على نحو مخطط ومدروس.

ثالثاً: الضحايا بسبب التعذيب:

سجَّلنا منذ آذار/ 2011 حتى حزيران/ 2024 مقتل ما لا يقل عن **199 طفلاً** قضوا بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، يتوزعون على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 190 طفلاً (188 طفل ذكر، و2 طفلة أنثى).
- **تنظيم داعش:** 1 طفلاً.
- **هيئة تحرير الشام:** 2 طفلاً.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 3 طفلاً .
- **جميع فصائل المعارضة المسلَّحة/ الجيش الوطني:** 1 طفلاً.
- **جهات أخرى:** 2 طفلاً.

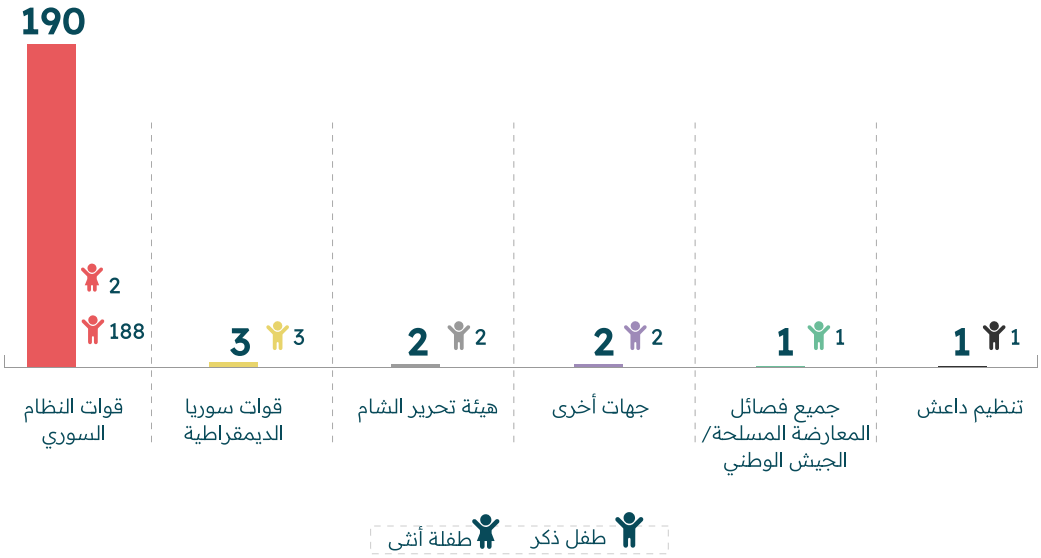

يُظهر المخطط البياني السابق أنَّ قوات النظام السوري مسؤولة عن قرابة 96 % من عمليات القتل بسبب التعذيب التي استهدفت الأطفال في مراكز الاحتجاز التابعة لها، مما يؤكد أنَّ قوات النظام السوري لم تميز الأطفال عن البالغين أثناء اعتقالها واحتجازها لهم.

من بين ضحايا التعذيب من الأطفال سجلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن **24 طفلاً** من المختفين لدى قوات النظام السوري تم تسجيلهم على أنَّهم متوفون في دوائر السجل المدني، وذلك منذ مطلع عام 2018 حتى 1/ حزيران/ 2024، لم يُذكَر سبب الوفاة، ولم يسلم النظام الجثث للأهالي، ولم يُعلن عن الوفاة وقت حدوثها.

إضافة لذلك عملت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ الأيام الأولى لحصولها على الصور المسرَّبة من المشافي العسكرية التابعة لقوات النظام السوري «صور قيصر المسرَّبة» على تحديد هوية هؤلاء الضحايا وقد أصدرنا تقارير عن ذلك، وما زال العمل على هذا الملف مستمراً وقد أوضحنا في تقريرنا السنوي الثاني عشر عن التعذيب في سوريا، آلية عملنا في تحديد هوية الضحايا وسنصدر تقريراً مفصَّلاً حولها، وقد تمكنَّا منذ بدايات عام 2015 وحتى الآن من تحديد هوية **4 ضحايا** من الأطفال من بين قرابة **6786** ضحية ظهروا في صور قيصر، وما زال لدينا قرابة مئات الحالات قيد التحقق، ونبذل مزيداً من الجهود لتحديد هويتهم.

زرعت أطراف النزاع المسلَّح في سوريا مئات آلاف الألغام الأرضية المضادة للأفراد بما فيها مخلفات الذخائر العنقودية بشكل كثيف وعلى مساحات واسعة جداً في العديد من المحافظات السورية، مما يُشكِّل خطراً ممتداً على حياة المدنيين بمن فيهم الأطفال لعقود إلى الأمام، وذلك كون ذخائرها الفرعية غالباً ما يكون لها ألوان ساطعة يُمكن أن تجذبَ الأطفال وهو ما يجعلهم الفئةَ الأكثرَ تعرُّضاً للخطر. وقد تحدثنا عن ذلك بشكل موسَّع في تقريرين اثنين، صدر التقرير الأول في 30/ كانون الثاني/ 2023 تحت عنوان «مخلفات الذخائر العنقودية تهديد مفتوح لحياة الأجيال القادمة في سوريا»، فيما صدر التقرير الثاني في 4/ نيسان/ 2023 تحت عنوان «في اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام: توثيق انتشار الألغام الأرضية ضمن مساحات واسعة في سوريا مما يهدد حياة الملايين».

وقد وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان **مقتل 795 طفلاً** بسبب الألغام منذ آذار/ 2011 حتى حزيران/ 2024.

تسبَّبت هذه الانتهاكات التي مارسها النظام السوري بشكل رئيس، في تشريد واسع النطاق لملايين السوريين، وتعتبر مناطق شمال غرب سوريا الخارجة عن سيطرة النظام السوري أكثف منطقة تحتوي مخيمات للنازحين، ويُشكِّل الأطفال قرابة 46 % من النازحين، من بينهم أعداد كبيرة ولدوا في المخيمات ونشؤا فيها ما يعني أنَّهم افتقدوا لأبسط مقومات الحياة من النظافة والخصوصية والحمامات والمسكن الآمن، وفي كل عام تتسبب موجات الحر والبرد وهطول الأمطار والرياح بإغراق الخيم وجرفها أو تضررها وسقوطها، وبموت بعض الأطفال بسبب غياب تدابير السلامة والأمان والمواد العازلة للحرارة التي يجب أن تتوفر عند بناء المخيمات.

وقد أدت قلة المراكز الصحية والتعليمية في المخيمات إلى تدني مستويات الصحة وتكبيد الطفل معاناة التنقل إلى أماكن أخرى لتلقي الرعاية الصحية، وحرمانه من الالتحاق بالتعليم؛ ما تسبب في انتشار الأمراض والأمية بين الأطفال النازحين.

يضاف إلى الظروف القاسية تعرض العديد من المخيمات لعدة حوادث قصف من قبل قوات النظام السوري بشكل أساسي، دون مراعاة للمخاطر الجسمية التي يسببها القصف، بسبب الكثافة السكانية المرتفعة وعدم وجود أدنى وسائل الحماية في البنى التحتية المنشئة لها.

تعتبر اتفاقية حقوق الطفل أداة دولية ملزمة تهدف إلى حماية حقوق الطفل وتعزيز رعايته. وتلزم الدول الأطراف باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية حقوق الطفل وضمان رعايته الكاملة. وإنَّ جميع الحقوق المنصوصة في اتفاقية حقوق الطفل مترابطة فيما بينها وغير قابلة للتجزئة. وحرمان الطفل في أي منها سيؤدي حتماً للمساس بالأخرى، ولقد صادقت سوريا على اتفاقية حقوق الطفل لعام 1993، وعلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين بها في عام 2003، ومع ذلك انتهك النظام السوري بنود هذه الاتفاقية عن ممارسة أسوأ أشكال العدوان بحقِّ الأطفال في سوريا في ظل النزاع المسلَّح، ولم تردعه[5] عن ارتكاب انتهاكات بحقِّ الأطفال يرقى بعضها إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية عبر القتل خارج نطاق القانون، الإخفاء القسري، التعذيب، وجرائم حرب عبر عمليات التجنيد الإجباري.

على الرغم من ترسانة القوانين التي خصصت الحماية للأطفال في القانون الدولي، لكن الانتهاكات بحقِّ الأطفال في سوريا لم تتوقف منذ ثلاثة عشر عاماً، ولم تحترم أيٌّ من أطراف النزاع تلك القوانين، كما أنَّ كثيراً من الانتهاكات التي مارستها بقية أطراف النزاع بحقِّ الأطفال قد تشكل جرائم حرب إن ارتكبت على خلفية النزاع، وانتهاكات واسعة للقانون الدولي لحقوق الإنسان إذا تم ارتكابها بحقِّ الأطفال الخاضعين لهذه القوات، وتأتي عمليات الاحتجاز التعسفي والتعذيب في مقدمة تلك الانتهاكات يليها التجنيد الإجباري.

تدعو الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة قانونياً وسياسياً وماليا بحقِّ النظام السوري وحلفائه، وبحقِّ جميع مرتكبي الانتهاكات في النزاع السوري للضغط عليهم من أجل الالتزام باحترام حقوق الأطفال. وتؤكد أنَّ سوريا هي من أسوأ بلدان العالم من ناحية ارتكاب عدة أنماط من الانتهاكات بحقِّ الأطفال وبالتالي فهي بحاجة لكمٍ أكبر من المساعدات مقارنة مع دول ومناطق أخرى، وبشكل خاص على اعتبار أنَّ الانتهاكات ما زالت مستمرة حتى الآن.

5. الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان. اتفاقية حقوق الطفل ولجنتها تعجز بدون آليات رادعة عن حماية فاعلة لحقوق الطفل في سوريا وفي مختلف بلدان العالم. فضل عبد الغني. https://sn4hr.org/arabic/?p=13928

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org